المصدر: الاهرام
التاريخ : ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٤

الحقائق الكاملة فى بروتوكول «الكويز»

وزير التجارة الخارجية والصناعة يجيب عن أهم التساؤلات فى رسالة مطولة إلى الأهرام:

مصر تريثت ٨ أعوام ثم وافقت بعد نجاح التجربة الأردنية وقرب انتهاء نظام الحصص فى السوق الأمريكية وما يمثله من تهديد لمنسوجاتنا

أثار بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة المعروفة بالكويز جدلا وسط الرأى العام ليس فقط لأسباب عاطفية معروفة بحكم أنه يندرج فى إطار التعاون الاقتصادى مع إسرائيل، وإنما لكونه يتعلق بصناعة مصرية بالغة الأهمية هى صناعة النسيج والملابس الجاهزة وبمستقبل الصادرات المصرية عموما. وبالنظر إلى كونه جدلا مشروعا ومفهوما، كان من الضرورى توضيح الحقائق كاملة فى كل صغيرة وكبيرة فى هذا البروتوكول .

وقد تلقى الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام ردا مفصلا من السيد المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة على أهم التساؤلات المثارة حول هذا البروتوكول رأى «الأهرام» أن ينشره اليوم بجانب نص البروتوكول ذاته لكى تصبح الحقيقة كاملة أمام الرأى العام.

الأستاذ الفاضل/ إبراهيم نافع
رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير جريدة الأهرام
تحية طيبة وبعد.....

تكشف المتابعة لما جاء بالصحف حول بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة المعروف بالكويز عدم وضوح مضمون هذا البروتوكول وضوحا كافيا، فضلا عن وجود لبس فى عرض وتناول بعض المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بتطبيقه. والتزاما من وزارة التجارة الخارجية والصناعة بمنهج الشفافية والدقة، واهتماما منها بوصول المعلومات الشاملة والسليمة للقارئ، فقد ارتأت أنه من واجبها عرض بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة والذى تم إيداعه فى مجلسى الشعب والشورى. بالإضافة إلى طرح بعض الحقائق والمعلومات الأساسية المتعلقة ببروتوكول الكويز والتى تفيد فى تقديم إجابات وافية لأهم التساؤلات التى أثيرت حول هذا الموضوع.

وفيما يلى أهم التساؤلات التى أثيرت أخيرا والإجابة عنها:

س - لماذا تم اختيار هذا التوقيت لتوقيع البروتوكول ؟

ج - كان هذا البروتوكول معروضا على كل من مصر والأردن والضفة الغربية وغزة فى النصف الثانى من التسعينيات، عندما صدر قرار الكونجرس رقم ٦٩٥٥ لعام ١٩٩٦، والذى كان يهدف لدعم عملية السلام فى الشرق الأوسط. وقد قبلت الأردن تطبيقه فى عام ١٩٩٩، بينما آثرت مصر التريث. إلا أنه فى ضوء النتائج الإيجابية التى حققتها تجربة الأردن، ونظرا لقرب موعد انتهاء العمل بنظام الحصص فى الأول من يناير ٢٠٠٥، وما يمثله ذلك من تهديد لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والتى تعد من أعرق الصناعات بمصر، حيث يقدر حجم الأصول بها بنحو مليار جنيه، ويبلغ عدد العاملين بها نحو مليون عامل، وتمثل صادراتها قرابة ٣٠ ٪ من الصادرات الصناعية ، فقد قررت الحكومة _استجابة لمطالب المنتجين والعاملين بهذه الصناعة-قبول هذا البروتوكول حماية للمصالح الوطنية. فضلا عن نتائجه المتوقعة بالنسبة لباقى الصناعات المصرية.

س- هل هناك مواد أو بنود سرية في البروتوكول؟

ج _ يشتمل البروتوكول على ست مواد فقط (كما هو موضح بنص الاتفاقية المرفق)، ولا توجد به أية مواد سرية.

س- هل هذا البروتوكول محدد المدة؟

ج _ كما يتضح من قراءة نص البروتوكول فإنه غير محدد المدة.

س - ما هو تعريف المناطق الصناعية المؤهلة؟

ج - هى مناطق صناعية تحدد الحكومة المصرية نطاقها الجغرافى، وتوافق عليها الحكومة الأمريكية. وتتعهد الحكومة الأمريكية بمنح معاملة تفضيلية من جانب واحد لمختلف المنتجات المصنعة بها، وذلك وفقا للقانون الأمريكى رقم ٦٩٥٥ لعام ١٩٩٦، والسابق الإشارة إليه.

س- ما هى طبيعة المعاملة التفضيلية؟

ج - تتمثل هذه المعاملة التفضيلية في حرية النفاذ الفورى لجميع المنتجات المصنعة بهذه المناطق إلى السوق الأمريكية دون تعريفة جمركية، أو حصص كمية أو غيرها من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

رشيد محمد رشيد

القيود، طالما تراعي هذه المنتجات قواعد المنشأ، وتستخدم النسبة المتفق عليها من المدخلات الإسرائيلية. ولا تلتزم مصر في المقابل بمنح مزايا تفضيلية للمنتجات الأمريكية للنفاذ للسوق المصرية.

س- هل تستلزم هذه المعاملة التفضيلية أى مساهمة إسرائيلية فى رأس المال؟

ج- لا يوجد بمواد البروتوكول أية التزامات بهذا الشأن.

س _ كيف يتم تحديد قواعد المنشأ؟

ج _تنص هذه القواعد على أن ٣٥٪ من قيمة المنتج يجب أن يتم تصنيعها محليا، على أن تتضمن ١١,٧٪ مدخلات إسرائيلية، وقد وضع البروتوكول قواعد مرنة بحيث لا يتم مراجعة نسبة المكون الإسرائيلى فى كل رسالة يقوم المصنع بتصديرها إلى السوق الأمريكية، وذلك بشرط أن تكون إجمالى صادرات هذا المصنع كل ربع سنة مستوفية النسبة المشار إليها.

س- لماذا قبلت مصر بنسبة مكون إسرائيلى ١١,٧ ٪ بينما تبلغ هذه النسبة ٨ ٪ فقط في حالة الأردن؟

ج _ تجدر الإشارة إلى أن الأردن بدأت بنفس النسبة وهى ١١,٧ ٪ ثم تم التفاوض على تخفيضها حتى وصلت إلى ٨٪.

س _ من هم المستفيدون؟

ج - جميع المنتجات المصنعة (ومنها على سبيل المثال الأثاث، السلع الهندسية، الجلود، المنتجات الكيماوية، المنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها،...) بالمناطق الصناعية المؤهلة سواء كانت مصانع قطاع الأعمال العام أوالخاص، وسواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم.

س- هل تطبيق هذا البروتوكول اجبارى على جميع المصانع بالمناطق الصناعية المؤهلة؟

ج _ الاستفادة من هذا البروتوكول أمر اختيارى لأى من المصانع الواقعة داخل المناطق الصناعية المؤهلة. . بمعنى أن أمام هذه المصانع حرية الاختيار بين التصدير فى إطار الكويز أو خارج هذا الإطار.

س _ ما هى التزامات الجانب الأمريكى؟

ج - يلتزم بالسماح للمنتجات المصرية، التى تستوفى شروط قواعد المنشأ المتفق عليه، بالنفاذ للسوق الأمريكية بدون تعريفة جمركية أو أية قيود جمركية وهذا الالتزام غير محدد المدة.

س _ ما هى التزامات الجانب المصرى؟

ج - لا يقدم أية التزامات في المقابل، ولا يترتب عليه أى تعديل في أراضى الدولة أو في حقوق السيادة، و لا يحمل خزانة الدولة أية نفقات غير واردة بالموازنة. كما أنه لا يستحدث أى جديد بالنسبة للعلاقات التجارية المصرية، حيث بلغ حجم التجارة بين مصر واسرائيل عام ٢٠٠٣ نحو ٥٠ مليون دولار أمريكى (٢٦ للصادرات، و٢٤ للواردات)

س- لماذا لم يقم الجانب المصرى بإلزام الجانب الإسرائيلى باستيراد مكونات مصرية كشرط لوصول المنتجات الإسرائيلية للسوق الأمريكية ؟

ج _ لم يكن ذلك واردا لأنه وفقا لاتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين إسرائيل وأمريكا عام ١٩٨٥ تتمتع المنتجات الإسرائيلية بحرية النفاذ للسوق الأمريكية بدون اى اشتراطات.

س _كم عدد المناطق الصناعية المؤهلة؟ وأين تقع؟

ج _ يبلغ عدد المناطق الصناعية المؤهلة ٧ وتقع فى ثلاث مناطق جغرافية كبرى هى: منطقة القاهرة الكبرى: وتضم العاشر من رمضان، و١٥ مايو وشبرا الخيمة، ومدينة نصر الصناعية، وجنوب الجيزة ومنطقة الإسكندرية الكبرى: وتضم الإسكندرية وبرج العرب والعامرية ومنطقة القناة: وتضم بورسعيد.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الحكومة قررت قبول البروتوكول استجابة لمطالب المنتجين والعاملين بصناعة النسيج

تقرير الكونجرس أكد أن الزيادة فى صادرات الأردن جاءت من المناطق الصناعية المؤهلة وليس من اتفاق التجارة الحرة

س ـ ما هى معايير اختيار المناطق الصناعية المؤهلة؟

ج – اعتمدت الحكومة على ثلاثة معايير فى اختيار المناطق الصناعية المؤهلة:

حجم الصادرات الفعلية للسوق الأمريكية عام ٢٠٠٣

إمكانيات التوسع فى التصدير مستقبليا

عدد العمال فى كل منطقة صناعية.

س ـ ما هو موقف المصانع التى تقع خارج المناطق الصناعية المؤهلة؟

ج – سوف تشهد الشهور القادمة بدء التفاوض حول زيادة عدد المناطق الصناعية المؤهلة. وحتى يبدأ التفاوض من المخطط أن تضع الحكومة نظاما لمساندة هذه المصانع بحيث يتساوى الموقف التنافسى لصادراتها مع المصانع الموجودة داخل المناطق المحددة.

س– هل ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية فى المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن يمكن أن ينطبق على الحالة المصرية، بما يحد من المنافع الاقتصادية لهذه المناطق؟

ج – ليس من المحتمل أن يتحقق ذلك في الحالة المصرية. فالعمالة المصرية المدربة فى قطاع النسيج والملابس الجاهزة تعتبر من مواطن القوة بهذه الصناعة . بينما كانت العمالة الأردنية تعانى العجز في المهارات المتخصصة لهذه الصناعة. وأخيرا فإن تحديد نسبة العمالة الأجنبية المسموح لها بالعمل في الشركات المصرية هو أمر رهن بقانون العمل المصرى وليس له علاقة بهذا البروتوكول.

س– هل يمكن لإسرائيل استغلال هذا البروتوكول لرفع أسعار المدخلات المستوردة بما يحد من القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في السوق الأمريكية أسوة بالتجربة الأردنية؟

ج – بالنسبة لمصر من غير المتوقع أن يقوم الجانب الإسرائيلى برفع أسعار مدخلاته لأنه يفقد بذلك جزءا من الطلب هو حريص عليه وإلا لم يكن ليوقع هذا البروتوكول. كما أنه من المتوقع تنافس الموردين الإسرائيليين للحصول على هذه النسبة. وأخيرا فإن المنتجين المصريين لهم حق الاختيار في استخدام هذه المدخلات وتطبيق نظام الكويز من عدمه وفقا لتأثير تلك الأسعار على ربحيتهم، وتوضح تجربة الأردن كما جاء على لسان وزير التجارة الخارجية الأردنية الدكتور الهنداوى ارتفاع قيمة صادرات المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن من ٩ ملايين دولار عام ١٩٩٩ إلى ٩٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٤، بمعدل زيادة سنوية بلغ ٣٠ بالمائة، بينما وصلت واردات الكويز بالأردن من اسرائيل ٦٠ مليون دولار فقط. مما يوضح أن اسعار المكون لم تؤثر على القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية. وتدل الأرقام السابقة على أن الأردن قد استفادت بدرجة أكبر من إسرائيل من تطبيق الكويز.

س– هل من المتوقع أن تكون استفادة الاقتصاد الإسرائيلي أكبر من استفادة الاقتصاد المصرى؟

ج– في ضوء تجربة الأردن كما اتضح من السؤال السابق لا يمكن توقع استفادة الجانب الإسرائيلى بدرجة أكبر من مصر ولكن ذلك لا ينفى أنها ستستفيد من تصدير نسبة الـ٧, ١١٪ إلى مصر.

س– ما هى أهمية هذا البروتوكول فى الوقت الذى لم تكن مصر تستنفد حصصها من المنسوجات والملابس الجاهزة فى السوق الأمريكية؟

ج– ترجع فائدة هذا البروتوكول إلى أن نظام الحصص كان مقصورا على بعض منتجات النسيج والملابس الجاهزة. بينما أنه فى ظل هذا الاتفاق فإن كافة هذه المنتجات سوف تنعم بدخول السوق الأمريكية بدون حصص أو رسوم جمركية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

س- هل من المتوقع زيادة صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة بنحو ٤ مليارات دولار كما جاء في ملف المعلومات الذى أصدرته الوزارة أم أن هذا الرقم مبالغ فيه؟

ج- في ضوء زيادة صادرات الأردن كما سبق الإشارة، وإزاء عراقة صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر، يمكن تحقيق هذه الزيادة. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هذا البروتوكول يتيح فرصة للنفاذ لأكبر سوق في العالم فإن اغتنامها يستلزم وضع الآليات التى تضمن كفاءة وفاعلية تنفيذه، و رفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.

س- كيف يمكن تفسير التفاوت الكبير في الآثار الإيجابية المحتملة في مصر عن نظيرتها المحققة بالفعل في الأردن؟ ونقصد بذلك ما هو متعلق بالزيادة المتوقعة فى كل من الصادرات والأستثمارات؟

ج- يرجع ارتفاع الآثار الإيجابية المتوقعة في مصر مقارنة بالأردن فيما يتعلق بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة تحديدا إلى عدة أسباب.الأول، اتساع وتنوع قاعدة صناعة المنتجات النسيجية فى مصر، في حين أن الوضع كان يختلف تماما فى الأردن عندما شرعت في تطبيق هذا النظام. الأمر الثانى، أن الأردن بدأت بمنطقة واحدة بينما في المقابل تبدأ مصر التنفيذ بسبعة مناطق صناعية، السبب الأخير أن الظروف الدولية في آخر عام ٢٠٠٤ مع اقتراب إلغاء نظام الحصص تختلف عنها في عام ١٩٩٩ ، فهناك تهافت من كثير من الدول والمستثمرين الأجانب على البحث عن مناطق تتمتع بميزة النفاذ إلى السوق الأمريكية. ولعل أكبر دليل على ذلك تقدم العديد من الشركات الهندية والتايوانية والتركية بطلبات للاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة في مصر.

س- هل كان من الأفضل لمصر تطبيق اتفاق التجارة الحرة بدلا من التسرع في إقامة مناطق صناعية مؤهلة؟

ج - في واقع الأمر لم يكن هناك أى خيار أمام مصر فى الأجل القصير سوى المناطق الصناعية المؤهلة. فخيار اتفاق التجارة الحرة بين مصر وأمريكا ما زال في مرحلة التشاور. كما أن بروتوكول الكويز يتيح للصادرات المصرية النفاذ الفورى إلى السوق الامريكية دون اى التزامات من الجانب المصرى. بينما أنه حتى في حالة بدء المفاوضات قريبا بشأن اتفاق التجارة الحرة، فمن المتوقع ان تستمر تلك المفاوضات لمدة سنتين على الأقل وان تتمتع المنتجات المصرية بحق النفاذ الحر بشكل تدريجى خلال ١٠ سنوات تقريبا . فضلا عن أن اتفاق التجارة الحرة يلزم الجانب المصرى بفتح السوق المصرية أمام المنتجات الأمريكية.

س- هل يعد بروتوكول الكويز بديلا لاتفاق التجارة الحرة مع أمريكا؟

ج- على الإطلاق، بل يعد خطوة أولى للوصول لهذا الاتفاق. ولعل تجربة الأردن هى خير دليل على صحة ما تقدم. فاتفاقية الكويز فى الأردن لم تعق توقيع اتفاق التجارة الحرة مع أمريكا، بل ساعدت عليه.

س- هل كان من الممكن تطبيق نظام التفضيلات المعمم G.S.P على صادرات مصر من المنسوجات والملابس؟

ج- في واقع الأمر لم يكن من الممكن لمصر أن تستفيد من نظام التفضيلات المعمم P.S.G بالنسبة لصادرات المنسوجات والملابس الجاهزة. فالاستفادة من هذا النظام بشكل عام تتوقف على شرطين أساسيين: الأول، أن تكون الدولة من حقها التمتع به، والثانى: أن تكون السلع خاضعة له. وعلى الرغم من أن مصر تعد من الدول التى من حقها التمتع بهذا النظام، فإن المنسوجات والملابس لا تدخل ضمن السلع التى يطبق عليها هذا النظام.

س- هل يتعارض بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية؟

ج ـ بالطبع لا، حيث أن قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح بجميع أشكال الترتيبات التفضيلية وفقا للمادة ٢٤ من اتفاقية الجات أوروجواى ١٩٩٤ .

س- لماذا لم تسع مصر إلى تطبيق نظام الكويز مثل الأردن مع السوق الأوروبية والتى تستوعب نحو ٣٥٪ من إجمالى صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة؟

ج ـ لأن صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية تتمتع بحرية النفاذ إلى السوق الأوروبية دون حصص كمية أو تعريفة جمركية منذ ١ يناير ٢٠٠٤,

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

س- هل جاء تقرير الكونجرس الأمريكى سلبيا بالنسبة للمناطق الصناعية المؤهلة في الأردن؟

ج - كان التقرير محايدا حيث أوضح ايجابيات هذه المناطق والمتمثلة في زيادة الصادرات بنحو ١٠٠ ضعف خلال الفترة من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٤، فضلا عن زيادة العمالة خاصة عمالة المرأة، ووتطور الخبرات الإنتاجية والإدارية. إلا أنه من ناحية أخرى أوضح أن جانبا كبيرا من العمالة والاستثمارات قدم من الدول الآسيوية. وأخيرا أكد التقرير أهمية أن تعمل الأردن جاهدة على تفعيل اتفاق التجارة الحرة الذى تم توقيعه بالفعل لدفع مسيرة التنمية ومعدلات النمو.

س- هل جاء في تقرير الكونجرس أن زيادة الصادرات الأردنية كان بسبب اتفاق التجارة الحرة وليس بسبب الكويز؟

ج ـ لم يرد بتقرير الكونجرس أى إشارة إلى أن هذه الزيادة كان مصدرها اتفاق التجارة الحرة. بل على النقيض أكد هذا التقرير على أهمية قيام الأردن بالإسراع بتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة التى تم توقيعها بالفعل. كما أن كافة التقارير الرسمية الصادرة من الأردن والجهات الدولية أوضحت أن الزيادة كان مصدرها المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن.

س - ما هو سبب تركيز الضوء على الأثار الايجابية المتوقعة على صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة تحديدا؟

ج- لأن هذه الصادرات تمثل نحو ٣٠٪ من صادرات مصر الصناعية، كما أن السوق الأمريكى تستوعب نحو ٤٠ ٪ من إجمالى تلك الصادرات، فضلا عن أنها مهددة خلال أيام بالتراجع كما سبق وأن أشرنا. إلى جانب أن التعريفة الجمركية في السوق الأمريكية تصل إلى نحو ٣٣٪ لبعض هذه المنتجات مقارنة بالتعريفة الجمركية بالنسبة لصادرات الصناعات الأخرى التى تقل بشكل عام عن هذا المستوى , وتصل بالنسبة لبعض الصناعات إلى الصفر.

س- هل يعكس هذا البروتوكول تغيرا في موقف مصر تجاه القضية الفلسطينية؟

ج - إن القول بأن هذا البروتوكول يعكس تغيرا فى مواقف مصر تجاه قضية الشرق الأوسط فيه قدر من المغالطة. فقد تبنى كثيرون نفس المنطق لدى توقيع اتفاقية كامب ديفيد وقد أوضحت التجربة أن مصر كانت وستظل دائما الداعم الأول للقضية الفلسطينية.

س- متى يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ؟

ج- يبدأ تنفيذ هذا البروتوكول عندما تقوم الأطراف المختلفة باستكمال الإجراءات القانونية فى كل منها.

وفى النهاية...لا بد من الإشارة إلى أن توقيع هذا البروتوكول على الرغم من فوائده الاقتصادية وانه قد يتعارض مع مشاعر وعواطف كل مصرى، وهذه حقيقة لا يمكن أن ننكرها . فإن عدم التوقيع ستكون تكلفته مرتفعة على صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة، وعلى الصناعة ذاتها وأخيرا على العمالة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية